علم الاجتماع

وتطور المجتمع المصري

بقلم

اسماعيل مظهر

منذ ان أُلغي في مصر النظام الاقطاعي ، وأصبحت ملكية الارض حقاً مباحاً لكل من سكن مصر ، انقسم الفلاحون قسمين : قسماً امتلك اجزاء من الارض وساوى من حيث المنزلة الاجتماعية اسياد الاقطاعات الذين كانوا يملكون بحق الالتزام ، وقسماً ظل عاملاً ، يفلح الارض بقوة عضلاته ، وعلى نفس القواعد التي ورثها عن اسلافه ، منذ أقدم العصور

غير ان هذا الفرق الذي أوجدتهُ اباحة الملك ، لم يحدث من اثر ايجابي كبير في تغير عقلية المالكين او ترقية أحوالهم الاجتماعية . ذلك بان الرقي الاجتماعي شيء لا يكفي المال وحده في احداثه ، ولا يغني الملك فيه عن تكييف التصورات ، وتقويم الحياة على مقتضى مثل عليا ، يُعتقد بها ويُؤمن بصلاحيتها ، وتتخذ دستوراً تجري عليه النظم العامة ، تلك النظم التي تشعر كل جماعة من الجماعات علاقتها لأخيلتها وتصوراتها ومطامعها في الحياة . ولا جرم أن الرقي الاجتماعي ، انما هو دليلٌ على ان هنالك صوراً ذهنية تنعكس في الخارج ، فتظهر مجلوة في كل ما يتعلق بحياة الجماعة من الخصائص والمميزات

اذن فالمالكون من الفلاحين ، والعاملون الذين لا يملكون شيئاً ، شرعٌ في حكم الرقي الاجتماعي ، من حيث ان التصورات التي تجول في عقليتهم اجمعين واحدة ، ومطامعهم محدودة بحدود بيئتها ، وأخيلتهم محصورة في دائرة ضيقة من الوراثات القديمة ، وتقويمهم للحياة قائمٌ على اساس واحد . وكل ما هنالك من فرق ، انما هو فرق كمي لا فرق كيفي . فكبار الملاك من اهل الريف ، وصغار العاملين من الفلاحين ، ينظرون جميعاً الى الحياة بمنظار واحد ، ويقومونها بعيار واحد ، ويتصلون بها وفي اذهانهم تصورات واخيلة واحدة ، حتى ليخيل اليك ان ذلك الحق الذي كسبهُ الفلاح ، وهو حق الملك الذي حرمهُ قروناً عديدة منذ الفتح الفارسي في اواخر القرن

الزراع قبل الميلاد الى منتصف القرن الثامن عشر بعد الميلاد ، كان له من أثر في خلق حالات اجتماعية جديدة ، فأصبح ان يشب فيها اضطراب رقي اجتماعي

لا يعنينا من هذا الفصل الا فئة من اهل الريف يسكنون المدن ، لا لانهم قادرون ما بها على سكناها ، وانما لانهم اشتغلوا بالتجارة او عملوا في الحكومة . وهؤلاء ولا شك يخرجون من حسابنا في هذا البحث ؛ لاننا انما نصب الكلام على أهل الريف . وان كان ذلك لا يحول دون القول بان اكثر هؤلاء انما هم فلاحون أقحاح ، عليهم من طلاء المدن ثوب فضفاض

هذا تبيان الوجهة التي سوف ننتحيها في البحث ، والظاهر ان كلامنا ينصبّ على الذين يشتغلون بالزراعة خاصة ، وأهل الريف عامة ، وانا سوف لا نفرق بين الذين يملكون والذين لا يملكون شيئاً ، لأنهم جميعاً فلاحون من دم واحد ، ويجمعهم محيط واحد ، ويتلقون الدراسات القديمة من نبع واحد ، وان كل ما بينهم من فروق انما هي فروق منشؤها قيام نظم جديدة ، أوجدها تغيير في شكل الحكومة اقتضاه تطوّر الحالات الاجتماعية ، قامت على أثر انقضاء عصر الاقطاعات من انحاء الدنيا

***

من هنا يتبيّن ان البحث في حالة الفلاح المصري من وجهة علمية صرفة ، أمرٌ محفوف بكثير من الصعاب التقديرية ، والمشكلات الاجتماعية ، التي لن يعتقد باحث أن في مستطاعه أن يصدر فيها أحكاماً مقطوعاً بصحتها ، أو يكون قد بعُدَ عن تقديرها ، أو جاهلاً بما يحف بها من معضلات . غير أن العلوم الاجتماعية ، كالبحث في عقلية الجماعات والاقتصاديات الحديثة ، والعلوم السياسية ، وعلاقة هذه البحوث وما يجري مجراها بالحقائق الحديثة التي أقرتها علوم التطوّر العضوي ، قد تعين ، اذا ما فقه الباحث شيئاً من حالات بلاده ، على تقرير مبادىء عامة قد تفضي الى وصف الدواء الذي يمكن ان تعالج به حالات اجتماعية نشأت وربت وثبتت على صورة خاصة منذ عصور لا تعيها الذكريات . وإذن يكون الواجب علينا ان نبدأ البحث بوصف موجز للحالات الطبيعية التي نشعر بأنها ذات أثر رئيسي في خلق حالات اجتماعية معيّنة ، ونعتقد ان عدم معالجتها مفض حتماً الى انهيار اجتماعي وفساد في النظم وثورات نفاثية ، تبعاً لتطوّر الحالات التي يقتضيها احتكاكنا بآراء وتصوّرات جديدة ، بعد أن ربطت الكهرباء بين اطراف العالم وأصبحت المعمورة شبكة واحدة ، نسجتها تلك الموجات الخفية العجيبة

وهنا يتعيّن علينا ان نذكر ان الموضوع طرفين : طرفاً لن نصل فيه الى حقيقة الا بالانكباب على حالات قررتها علوم الاحياء والاجتماع والسياسة . وطرفاً نصف فيه الدواء لما يظهرنا عليه البحث العلمي من أوجه الفساد التي تأنسها في مجتمعنا . كذلك يجب علينا أن ننبه الى

ان حقائق العلوم التي نستعين بها في بحث طرف من الاحوال الاجتماعية التي تدور قريباً من حولنا ، هي حقائق عامة ، تصدق على كل حالة نحيا من حالاتنا شبيه . اما الفلاح فينبغي ان ينتشل من بيئة بيئتنا ومن تقاليدنا ووراثاتنا ، لتأمن فيما نصف من علاج ، حرج المستطاع ، مواجهة صعاب تنشأ من منابذة تقاليد رسخت أصولها في عقليتنا وأصبحت في مقام النحل المقدسة . وسنعني في هذا المقال بالبحث العلمي ، اما الفلاح فسنفرد له بحثاً خاصاً

***

أثبت العلامة « توماس روبرت ملتوس » الانجليزي أن الأنواع الحية ومنها الانسان ، يزداد عددها بنسبة رياضية ،[1] وأن زيادتها على تلك النسبة الرياضية ، تقصر معه أية بقعة من بقاع الارض عن ان تمضيد نسل الاحياء اذا استمرت زيادتها دون حائل يقف تيارها . ولا جرم أن هذه القاعدة تصدق على الحيوانات في حالتها الطبيعية ، وتصدق على الانسان في حالاته البدائية ، اكثر مما تصدق على الحيوانات حال ايلافها ، او على الانسان لابسته حالات مدنية معينة . فالحيوانات في حالتها الطبيعية تتوالد من غير ان تفكر في تحديد النسل . فاذا زادت نسبة عددها الرياضية نسبة كبيرة ، سلطت عليها عوامل طبيعية ، ليس في وسعها ان تدفعها بحال من الاحوال . ذلك على الضد من الحيوانات حال الايلاف ، فان زيادتها راجعة الى ارادة الانسان . وكذلك تحديد أنسالها ومتولداتها ، ذلك بأنها تكون في تلك الحال محمية من طوارىء الطبيعة بعناية الارادة البشرية . فاذا رجعنا الى الانسان في حالته البدائية، وجدنا أنهُ لا يخرج عن حكم الطبيعة العام . فانهُ اذا تناسل وكثر نسله وزادت نسبتهُ الرياضية زيادة لا تكفلها الطبيعة ،سلطت عليه مهلكات تقف زيادة أفراده عند حد محدود . ذلك على الضد من الانسان لابستهُ المدنية وساعده العلم . فانهُ يستطيع أن يدفع عوامل الطبيعة بوسائل صناعية ، وفي مستطاعه ان يتسود على الطبيعة وعلى قواسرها ، فيصبح سيداً ، بعد أن كان مسوداً . بل انه يستطيع ان ينقذ من الموت والفناء ، أفراداً من نوعه كتبت عليهم الطبيعة آية الموت ، ان تركوا بلا عناية من علاج أو وسائل من الوقاية

أضف الى ذلك ان الطبيعة لا ترحم ولا تشفق . في حين ان من أخص صفات الانسان الشفقة والرحمة . والطبيعة تدفع الاحياء الى الاحتفاظ بالنوع ، كما تدفع الفرد الى الاحتفاظ بالذات . ولكنها في الوقت ذاته لا تعمل على حماية النوع أو وقاية الفرد ، الاّ بقدر ما تهيء للنوع أو للفرد من فرص البقاء . فهي تسرف في الانتاج من ناحية ، ثم تسرف في الضياع

(١) Geometrical Ratio — ويقصد بها النسبة التضاعفية

والذي من ناحية أخرى ، وهي بقدر ما تسرف في التنويع تضن بالابتكار . ويقصد بالتنويع إخراج أفراد مختلفة الصور متفقة الصفات . أما الابتكار فإبراز أفراد ميزت بصفات جديدة ترجح بها كفتها في معترك الحياة ، وتضمن لها الغلبة والبقاء . والاخلاف نسل تتصف بصفاتها . ولهذا نجد أن الصور المبتكرة ، وهي غالباً الصور التي تتغلب في التناحر على الحياة ، قليلة جهد القلة ، وأن الطبيعة تضن بها . فهي في هذه الناحية شحيحة بخيلة ، في حين أنها إذا أنتجت زحمت عالم الحياة بالملايين من الصور المتنوعة التي لا تخرج عن نطاق الصفات الأصيلة للنوع الواحد . وإذا أنتجت سنبلة الملايين ، وهي في التنويع لا يبلغ إسرافها حداً ولا يقف عند غاية . فليس في العالم شجرتان أو حيوانان أو إنسانان ، كلا بل زهرتان أو ورقتان ، هما صنوان ، لا تغاير فيهما ولا تباين بينهما . أما في الابتكار ، وبخاصة ابتكار الصور التي يقدر لها البقاء في معترك الانتخاب الطبيعي ، فإنها ضنينة ، شحيحة

إذا وعينا هذه المبادئ ، خرجنا منها بنتيجة لا ينبغي لنا أن نغفل عنها . فشعوب الأرض قاطبة تباهي اليوم بغيرها ، والطبيعة تجود عليها بالأفراد مسرفة إسرافها المعروف . والحضارة من وراء ذلك تؤيد إسراف الطبيعة في الإنتاج . فلا مجاعات اليوم ولا أوبئة ولا وفيات بين الناس بالنسب المروعة التي حفظتها الإحصائيات خلال قرن ماض من الزمان ، على ما كان خلال ذلك القرن من رقي ، مقيساً بما سبقه من القرون . ناهيك بأن كثيراً من الأمراض الوبائية الفتاكة كالزهري والملاريا والأنيميا والكوليرا مثلاً ، قد أصبحت من أسهل الأمراض علاجاً أو وقاية . فإذا أضفت إلى ذلك طرق الوقاية من كثير من الأمراض الخبيثة ، عرفت إلى أي حد أيد الإنسان باستكشافاته إسراف الطبيعة في الإنتاج ، وإلى أي حد غل يدها عن السلب والإفناء . وأن الإنسان إن كان قد ساعد إسراف الطبيعة في الإنتاج ، فإنه قد أزادها شحاً في الابتكار وضناً به ، وخرجت من ذلك بنتيجة كبرى . ذلك بأن ابتكار الطبيعة إنما يكون في مجموع الأفراد الذين يقدر لهم البقاء ، بعد أن تغربل نواميس الطبيعة وأعاصيرها الناتج من الأفراد ، فتذهب بالأكثرية إلى الفناء ، وتبقي على ما يصلح للبقاء . في حين أن استكشافات الإنسان ووسائله قد عمدت إلى الحد من قوة الطبيعة الابتكارية ، بأن هيأت فرص البقاء لعدد أكثر مما تريد الطبيعة أن يبقى فيها ، لو أنها تركت ووسائلها . وبهذا نجد أن الطبيعة ، بمساعدة الإنسان ، قد زاد إسرافها في الإنتاج ، وقل ابتكارها للأفراد أو السلالات الممتازة . وهذه حالة كما أوجدها الإنسان ، يجب عليه أن يبحث عن علاج لها ، يروح به عن مدنيته ، ويخفف وطأة الفوضى والاضطراب ، ويحد به من بواعث القلق الشديد البادية في جبين هذا العصر

والدليل الثابت على هذا زيادة عدد النوع الإنساني خلال أربعة القرون الفارطة زيادة إذا

قسنا ثبتها بنسبة زيادته خلال القرون الوسطى ـ أو القرون المظلمة كما يسمونها ـ لما وسعنا إلا أن نرتاع وأن نشك في صلاحية الوسائل المدنية ، على رقيها وعظمتها ، أن تكون سنادة ترتكز عليها الحياة الانسانية ، مشبعة كل مطامعها من السعادة والطمأنينة . والمثل البسيط على هذا أن قارة كالقارة الامريكية استعمرت في أقل من خمسة قرون ، وازدحمت بالنوع البشري على قلة وسائل الوقاية والحروب الدائمة والثورات الجامحة والمجاعات المدمرة . وكذلك لديك اوستراليا مثل حي على هذا . وكلما ازداد تسود الانسان على الطبيعة ازداد اسرافها في الانتاج وقل ابتكارها . وفي هذا ينحصر السبب في ما يبدو على جبين هذا العصر من بواعث القلق والشعور باقتراب الثورات الفجائية والاحساس العميق بأن نظام المدنية الحديثة لا بد منهار ، وانه لا بد من أن يتبدل الانسان بهذا النظام نظاماً آخر أقرب إلى حاجاته التي تلائم محيطه الجديد الذي اصطنعه لنفسه

فالطبيعة مطلقة من قيود الاستكشافات الانسانية وعوامل الوقاية ، تذهب بكل ما لا يصلح للبقاء من الافراد ، ولا تبقي إلا على الأصلح والاكثر انتاجاً والأشد مقاومة والأصح عنصراً والأمتن تكويناً والأعمق تفكيراً والأحيل والأذكى والأعقل . فلما تدخلت العوامل الانسانية ، وزاد بها اسراف الطبيعة في الانتاج ، قلت مادة الانتخاب أمام الطبيعة . بل قيد سيرها بقيود حديدية من ارادة الانسان واستكشافاته وما عرف من طرق الوقاية ، فقل ابتكارها . وخرج من مجموع ذلك نوع بشري مصطنع ، تزيد فيه نسبة الطالحين طبيعياً واجتماعياً بنسبة ما هيء للطبيعة من فرص الاسراف في الانتاج ، وزيادة الشح في الابتكار . وبقدر ما يكون من أثر هذه الحالات في مجتمع ، يكون الفساد الذي لا يدل عليه من شيء ، قدر ما تدل ظواهر القلق والاضطراب البادية في حركاته وتطوراته واتجاهات أفكاره الراجعة في الواقع إلى مشاعر واحساسات أخفى من أن تظهر لنا أو نكشفها بحال من الأحوال . وبقدر ما يزيد اسراف الطبيعة في الانتاج ، يكون التأثير في العناصر العليا في المجتمع . فان إسراف الطبيعة في الانتاج ، مقروناً بعوامل الوقاية والحماية لغير الصالحين طبيعياً واجتماعياً ، يحدث صورة من التحلل الاجتماعي ، هي أنكى ما صادف الجماعات الانسانية من الكوارث خلال كل الأزمان

ولا ينبغي لنا أن ننسى ان الاجسام العضوية أشبه شيء ببناء الاجتماع ، وحالاتها الحيوية أصلح ما يتخذ دعامة للبحث الاجتماعي . فالميكروبات مثلاً ، لا بد من ان تحدث حولها وسطاً وبيئة يلائمان حياتها ومطاليب وجودها . فانك اذا لقحت كتلة من الهلام بنوع من الميكروبات ، فلا تلبث الا قليلاً حتى تلحظ ان جزءاً من هذه الكتلة قد تغاير تغايراً كيميائياً خاصاً سببه فعل الميكروبات نفسه ، اذ تخلق من حولها بيئة تكافىء بين حاجات حياتها وضرورات وجودها . فاذا طبقت هذه الحالة على الاجتماع ألفيت أن جماعات المدنية الحديثة ، كجماعات المتوحشين

والشيء لا يخرج عن حكم هذه القاعدة . فان تقهقر الحالة الاجتماعية في أوربا في أواخر القرن الثامن عشر ، وبدء عصر الصناعة الانتاجية ، قد خلق بيئة جديدة مخالفة تمام المخالفة للبيئات التي حدثت مقتضياتها في القرون الوسطى . ويمكنك تحليل الجماعات البيئة ، حتى اذا استقرت البيئة على نظام ثابت ، مضت البيئة ذاتها تؤثر في الجماعات التي تجدد في كل الحالات رهناً عن طبيعة البيئة ذاتها . فالمكروبات ان أحدثت في المادة الهلامية التي تكثر فيها ، جواً وبيئة ملائمة بديئة ، فان تكاثر المكروبات الى حد كبير ينتج في البيئة الطبيعية أثراً يقضي على حياتها . بل يقضي على حياة الجماعة كلاً وأفراداً . وهذا في الواقع السر في قيام المدنيات ثم اضمحلالها وسقوطها . فاذا قست حالات الاجتماع على حالات الحياة العضوية ، أمكنك ان تعرف الى أي حد تذهب مساوىء الاسراف في انتاج الافراد ، من غير أية موازنة بين حاجات الجماعة ، وفيض الطبيعة بالابتكار

وليست طبقات الجمعية المشتركة كلها على نسبة واحدة من القوة . فان الطبقات تختلف اختلافاً كبيراً من حيث القدرة والكفاية . ومما لا ريبة فيه ان غير ذوي الكفايات او كما يقول الاجتماعيون — الطالحون اجتماعياً — وهم النسبة الكبرى من اسراف الطبيعة في انتاجهم ويسرف الانسان في حمايتهم من الطبيعة — يحدثون من حولهم بيئة خاصة لا يستطيعون أن يعيشوا في غيرها ، لانها تلائم طبائعهم وتوافق مشاربهم ، بل لا نكون مغالين اذا قلنا ان البيئة التي يخلقها غير ذوي الكفايات من حولهم ، عامل ذو شأن في تبديد قوى العناصر العاملة المنتجة في المجتمع . ومتى استقرت البيئة على شكل ثابت ، أخذت من ثم في التأثير في كل من استنشق ريحها واندمج في طينتها فتصبح نظاماً ثابتاً ، لا لانه مفيد مساير لمثل النوع العليا ، ولا لانه مساعد للطبيعة على الابتكار ، ولا لانه نظام طبيعي ثابت ، ولا لانه خطوة من خطى النشوء الطبيعي ، لا لشيء من هذا ، بل لانه مرتكز على عنصر غالب في المجتمع ، هو العنصر الذي يخلقه اسراف الطبيعة في الانتاج واسراف الانسان في وقايته من قوة الطبيعة الانتخابية : تلك القوة التي اذا تركت ووسائلها الخاصة ، كانت العون على الابتكار

وليس لنا مع هذا ان ننسى ان في المجتمع الحديث نزعة الى التطفل كما قلنا هي نتاج لجماع هذه الحالات . انظر في العالم العضوي وتأمل قليلاً في مختلف صور التطفل الكامنة فيه والظاهرة ، تجد أن الدوديات العالقة بالاجسام الحية ، والنباتات النامية على جذوع الاشجار الكبيرة ، وقد التفت فروعها على أغصان تلك الشجرة حتى كادت تفنيها وتميتها . اذا تأملت في هذه الحالات وأمثالها ، أيقنت بأن البيئة التي يخلقها الاسراف في الانتاج ، مع تحديد نسبة الفناء بما يخالف مطالب الطبيعة ، تقوي في المجتمع نزعة التطفل

أنظر من حولك في نواحي المجتمع الحافّ بك ، واستغرق ساعة في التفكير من حال اولئك

الذين يسخرون لذاتهم وأهوائهم أقوى عناصر الاجتماع ليبددوا جهود تلك العناصر تبديداً لا يعود إلا بنتيجة واحدة هي تقوية بيئة التطفل في جسم المجتمع، فإنك تصل إلى النتيجة المحتومة. فإن غير ذوي الكفايات ممن تسرف الطبيعة في إنتاجهم ويسرف الإنسان في حمايتهم — على الرغم من أنهم يعيشون متطفلين على عاتق أقوى العناصر المنتجة في الاجتماع، ممن تقضي الطبيعة بإبراز أمثالهم كل حين — يخلقون من حولهم تلك البيئة الفاسدة التي لا يقتصر تأثيرها على أنفسهم، بل يتعدى إلى قتل المواهب والكفايات العامة. لأن كل فرد يجد في الحياة طريقاً يكفل له العيش متطفلاً مع غيره من الناس، ينزع إلى البطالة والكسل، ويقع العبء إذ ذاك على كاهل تلك العناصر التي يعيش من نتاج جهدها، مجموع الذين تسرف الطبيعة في قذف الحياة بهم، ومن هم حولهم ممن يعيشون عيش التطفل على عواتق غيرهم ومن كد غيرهم: وليس لهذه الحال إلا نتيجة واحدة: مؤداها أن أضعف عناصر المجتمع تعيش متطفلة على أقوى العناصر. وكلما زادت العناصر المتطفلة، قلت العناصر المنتجة. وهنالك تؤثر البيئة أثرها المحتوم في القضاء على قوى المجتمع الممثلة في أفراده المتفضل عليهم. كل هذا وأمثاله قبض على خناق الطبيعة، وصد لنواميس الحياة عن الانبعاث في وجهتها الصحيحة. أما نتاجه، فالفورات الفجائية وثورات الهدم والتحطيم. والحقيقة أن الواجب يقضي بأن يضحي بالعناصر الضعيفة المتطفلة في المجتمع، في سبيل تقوية العناصر المنتجة الضاربة في سبيل الارتقاء، مدنياً وطبيعياً

أسرفت الطبيعة في الانتاج خلال كل العصور. ولكنها كذلك أسرفت في الإهلاك والإفناء، لتستخلص من الباقي — باقي الطرح بين الناتج والفاني — مادة للانتخاب تساعدها على ابتكار الكفايات النادرة الحدوث في الطبيعة. فلما تدخل الانسان باستكشافاته، وحمى الذين كان من الواجب أن تفنيهم الطبيعة، تبدلت الحال كل مبدل

كان المجتمع القديم ولا شبهة أقرب لمطالب الطبيعة من المجتمع الحديث. كان المجتمع بمثابة معمل طبيعي تنتخب فيه الطبيعة ما تريد، وتتخذ منه ما تريد مادة لابتكارها التي تضن بها ضناً، كما قدمنا. أما في المجتمع الحديث فقد تعطل انتخاب الطبيعة وزادت الطبيعة ضناً بالابتكار. من هنا واجهتنا المشكلات الاجتماعية الكبرى التي تهدد المدنية الحديثة. ولا جرم أن المجتمع المصري قد أصابه من هذه العوامل نصيب سيزداد على كر الأعوام. فإذا تبصرنا في الحالات القائمة من حولنا، استطعنا أن ننفذ بوسائل عملية بمجتمعنا المصري من كثير مما سوف يواجه جماعات الغرب وأمريكا من عوامل القلق والفوضى والاضطراب

والمصريون أحدى سلالات النوع البشري، تلزمهم الطبيعة الاسراف في الانتاج، وتلزمهم بضرورة ما تفرض فيهم من حب حفظ النوع والفرد، أن يلجأوا إلى طرق الوقاية لكي يحوزوا

بقاء أكبر عدد من الافراد القادرة . فاذا اخفقنا في ذلك بصورة تتطلب التغذية ونشر التعليم بدرجاته ، ثم ظلت نظم الحالة الاجتماعية مستقرة هذا الاستقرار العجيب الذي لا يهزه الا القليل من عوامل القلق السياسي ، وركبنا على هذا الشعب وعلى الاغلبية العظمى منه عيش الفقر المدقع والحاجة الماسة واستبداد المتمولين بالفلاح ، فزراع مصر الآن ككل كمن يحاول بناء هرم يرتكز على قمته لا على قاعدته

لا جرم ان هذه المشكلة هي اكبر المشكلات التي سوف تزحمنا في المستقبل القريب . فان أمر العناية بالتعليم قد تضاعف وازداد أثره ، والعناية بالشؤون الصحية قد صرف فيها من الجهد ما لا يقل عن أمر عنايتنا بالتعليم . وعلى الجملة اصبحنا اكثر اهتماماً بكل شؤون الحياة مما كنا خلال عهد قريب . ولدينا امة اليابان مثل حي على ان الامم لا تحتاج الى زمان طويل لتبلغ اعلى مدارج الرقي والعظمة ، وانما تحتاج الى جهد وتحتاج الى عزيمة . ونحن لا ينقصنا شيء من هذا فالثروة فائضة ، والعزيمة بالغة ، والجهد مبذول . وإذن فنحن على ابواب الازمة الاجتماعية ، ان لم نكن قد اخذنا ندلف بقدمنا في لججها العاتية الشديدة

اذا اضفنا الى الاعتبارات السابقة ان نظامنا الاجتماعي من شأنه ان يزيد الغني غنىً والفقير فقراً ، وان المضي على الخضوع لهذا النظام من شأنه أن يجعل الطبيعة عنصراً قويًّا في تكوين الاسباب التي تفضي الى الازمات الاجتماعية الكبرى ، شعرنا الى اي حد بلغت بنا الحاجة الى النظر من ترقية الفلاح اجتماعيًّا باعتبار انه الاكثرية العظمى ، وانهُ اصل الثروة ، كما انهُ لا يجب أن يغيب عن اذهاننا ان اهمال تكوينه سوف يكون مما قريب اساس القلق الاجتماعي ، لا عن قصد ، ولكن عن ضرورات سوف تكون في افق حياتنا الاجتماعية

قيل بحق ان تعلم الفلسفة لا يخرج فلاسفة . غير ان هذا لا يمكن ان يكون حائلاً دون تلقين الفلسفة . بل ان هذه الحقيقة تجعل التحوط في تلقين الفلسفة عاملاً في اخراج فئة من الناس تحيط بشؤون الفكر الانساني وتطوراته قدر المستطاع . كذلك نقول إن تعليم الفلاح لا يخرج مصلحين دائماً . غير ان هذا لا يجب ان يصرفنا عن تعليمه وانما يجعلنا نحتاط في تعليمه بمقتضى مثل خاصة تساير اغراض الطبيعة وآثارها في الجماعات العاقلة الشاعرة ، اي الجماعات الانسانية

وقيل ايضاً ان الانقلابات الاجتماعية نتيجة تخالط بين خاصتين نفسيتين هما خاصتا الاعتقاد والانفعال . فاذا اردنا ان نطبق هذه الحقيقة على المجتمع المصري ، بان لنا مقدار الخطر الذي سوف يحيق بمجتمعنا اذا لم نبادر بأن نتخذ من النظامات ما يحل محل الطبيعة المطلقة في الجماعات البدائية

لا جرم أن اعتقاد المصريين بحقهم في الحياة اخذ يزداد . وكذلك احساسهم بالاستقلال في الرأي واحترام الذات ، وان لهم في الحياة ما لبقية الناس . فاذا ثبت هذا الاعتقاد ، وهو

لا شك من أجد ما يجب ان نسعى لغرسه في نفوس المصريين ، ثم استمر الحال حتى ما نرى من تحكم الطبقات ، وعدم الاعتراف بحق الفلاح في الحياة على نسبة ارقى وأوسع بحيث ترضي هذه النسبة مشاعره ومعتقداته ، تكون الى جانب هذه المشاعر والمعتقدات نعمان يزداد اثره وهناً على وهن وحالاً بعد حال ، حتى اذا بلغ أشده كان الانفجار وكانت الثورات الفجائية .
ولا تسائل العقل بعد هذا في شيء ، بل سائل المشاعر الهوجاء ، وسائل النزعات المتوثبة ، وسائل النزوات المشبوبة ، عما هناك من الخراب

هذه اتجاهات أكاد ألمس تأججها لمساً . ولقد زكت النزعة الى هذه الاتجاهات القلاقل السياسية وزاد الشعور بالذاتية نظام الحكم الدستوري الذي يجب ان ندافع عنه بكل غال من حطام ونفس ، باعتباره المهد الاساسي للتربية القومية . لهذا وجب علينا ان نبحث في امثل الطرق والوسائل التي تحمينا الانقلابات الفجائية والتي تصد عنا سيل الافكار المتطرفة الحديثة التي تفيض علينا بها دويلات اوربا الشيوعية . وفتقد انها لم تينع الآن في مجتمعات لم تحمها الوسائل العملية من احكام الطبيعة الصارمة ، ولم يفكر مصلحوها في وضع نماذجها الاجتماعية على قواعد تساير أحكام الطبيعة على نسبة كافية . واني لشديد الاقتناع بان ما سوف أصف من مبادىء في مقال تال ، كفيلة بأن تحمينا هذه الشرور ، وانها كافية لان تحل نظامنا محل ما تريد الطبيعة أن يكون من بقاء الاصلح ، والامثل ، لا في الطبيعة ، بل في المجتمع

لا يجب بعد الآن أن يكون هناك تفضيل للاسرة ولا الجاه ولا المال ، بل للكفاءة . بذلك تحل سلطة الانسان محل الطبيعة وتسود الكفايات العليا فتنوء بضغط شديد على الدنايا الاجتماعية وعلى الطالحين اجتماعيًّا وعلى المتطفلين ، فيحفظ التوازن ويبقى جسم المجتمع سليماً من امراض الفوضى والاضطراب . ذلك بأني اعتقد ان تحريك الجماهير وتوثبها الى الثورات الفجائية ، لن يكون الا تحت تأثير كفايات عليا ، صدها النظام الاجتماعي عن الانبعاث في طريقها ، ذلك الطريق الذي هو حقها الطبيعي غير منازعة فيه . ذلك بأن الكفايات ككل شيء في الوجود ، اذا زاد الضغط عليها ، انقلبت الى عكس وظيفتها . هذا إذا اردنا ان نكون امة سليمة من الامراض الاجتماعية ، بل ومن عدوى الامراض الشيوعية على الاخص . ولا جرم ان هذا الاساس هو اصح الاسس التي تمهد لنا سبيل تشييد حضارة تسد مطامعنا وتكفي حاجاتنا ؟ ذلك على اعتبار اننا امة فتية من امم الارض ، وعلى اعتبارنا قسماً صالحاً من مجموع النوع البشري

تدلنا هذه الحقائق الملية ، وان شئت فقل النذر الخفية ، على ان في مجتمعنا الريفي اصول الفساد التي تهيء بها الطبيعة كل مجتمع فرض عليه الارتجاج الاجتماعي وعدم الثبات على حالات تساير حاجات البقاء . وما نقصد بالبقاء الا قدرة الجماعة على أن تحتفظ بحالات ثابتة فيها خاصية

قبل الاستشارات الاصلاحية الملائمة لرجيه . والتكيف بمقتضى الظروف المحيطة به . على ان لنا بجانب هذا ان نقول ان مجتمعنا الريفي كـكل مجتمع من صنفه ، بالرغم مما فيه من صور الفساد، فان فيه كل العناصر التي تجعله للمصلحين اجود الصالح للاصلاح . واخص ما يجب على الباحث ان يعي من مجمل ما صورناه في الاسطر السابقة ان في مجتمعنا الريفي الظاهر الآتية :

١ — وجود عصبية شعور عقلي وطني وان القوى المختلفة للعناصر المنتجة هي المسيطرة على الحالة الاجتماعية

٢ — انتقال من الحالة البدائية التي يجب فيها للطبيعة ان تحمل كل حي على العمل المنتج ، الى حالة اقتصادية مصطنعة صدت فيها الطبيعة عن مسايرة وسائلها ، فانقلبت الآية من الحمل على بقاء الاصلح وتسوده ، الى مساعدة الاصلح على البقاء والسيادة على غيره

٣ — يحمي مجتمعنا الريفي من الانحلال التام ان وسائل الطبيعة في الانتخاب من بين افراده اعظم من وسائلها في الانتخاب من بين غيره من الطبقات . فان العناية المفتعلة ، وان شئت فقل الصناعية ، بمساعدة الطالحين اجتماعياً وطبيعياً على البقاء ، أضعف كثيراً فيه منها في غيره . فان الفلاح ما يزال ابن الطبيعة ، ولا يبقى من افراده الا الذين تختارهم الطبيعة للبقاء بعد ان تمرّ بهم متوجهاً بكل ما فيها من شدة وقوة وقسوة . ومن هنا سر البقاء في العنصر الريفي وقدرته على العمل والانتاج . واذن ينبغي ان يكون كل اصلاح يرمي الى اضعاف فعل الطبيعة الانتخابي في هذا العنصر ، مقروناً بما يعوض عليه هذه الميزة التي تميزه بها الطبيعة على غيره من العناصر ، والا دبّ فيه فساد الطبع ، بما يؤصل فيه فطرة التطفل الاجتماعي ، وهي فطرة نجا منها المجتمع الريفي حتى الآن . وان كان ذلك لم يحمه من تطفل الطبقات الطالحة عليه

٤ — يسود في مجتمعنا عنصر الانتهازيين وبالاحرى عنصر الطالحين اجتماعياً على العنصر العامل المنتج

٥ — العنصر العامل المنتج الذي يمثله مجتمعنا الريفي ، لا ينال من ثمرات عمله وانتاجه بنسبة ما يجب ان يخصص له ليحتفظ بحيوية كاملة

٦ — في مجتمعنا عنصر من التطفل الاجتماعي يعيش في المدن عاطلاً ، فيستنفد الجزء الاعظم من ثمرات العنصر الريفي العامل . لان العنصر الاول هو صاحب السلطان الاقتصادي والعنصر الثاني هو صاحب الانتاج . فاذا لم ينل العنصر الثاني من انتاجه ما يحميه من الانحلال الحيوي ، انحدر شيئاً فشيئاً الى عنصر اضعف انتاجاً مما كان ، ويتدرج الامر من هنا الى الفساد الاجتماعي

هذه حالات بينة الاثر في مجتمعنا الريفي، اذا وزناها ووعيناها ، بان لنا قدر الهاوية التي نخطو نحوها لنتردى في اعماقها القصية . اما النجاة ففي مراعاة تطبيق مبادئ قائمة على البحث العلمي، وذلك ما سوف نفرد له بحثاً خاصاً